



سياسة آليات الرقابة والإشراف على المركز وفروعه ومكاتبه وتقييمه

مقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في المركز، حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات، لئلا تخاطر الفساد والاحتياال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية بالمركز، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات وظيفية خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان:

أولاً: الرقابة: وتكون كالتالي:

(أ) التقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يُعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للمركز، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تُعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة، ومنها:

(1) التقارير الدورية:

وتكون هذه من العاملين لمدرائهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

(2) تقارير سير العمل الإدارية:

وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا، وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.



(3) تقارير الفحص:

وتكون لتحليل ظروف مشروعات سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

(4) تقارير قياس كفاءة العاملين:

وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيههم، وتشتمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيره من معايير واضحة مناسبة للمركز.

(5) المذكرات والرسائل المتبادلة:

وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

(ب) التقارير الخاصة:

- (1) تقارير الملاحظة الشخصية.
- (2) تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
- (3) مراجعة الموازنات التقديرية.
- (4) متابعة ملف الشكاوي والتنظيمات.
- (5) مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- (6) مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- (7) تقييم مراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

(أ) مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة واساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المركز.



(ب) مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق في المركز.

(ج) مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء:

إن نظام الرقابة وفاعليته في المركز لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

(د) مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض المركز لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة المركز، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة واشراف المركز الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

المراجع:

اعتمد معالي رئيس اللجنة التنفيذية هذه السياسة، بموجب القرار رقم (1/1/1 ت 5) بتاريخ 1441/5/4هـ الموافق 2019/12/30م. وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات قواعد السلوك الموضوعة سابقا.